



إشكالية إعادة بناء الدولة الهشة في ليبيا بعد 2011: جدلية الأمن والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي

كمال مصطفى الفيتوري جموم

قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال، جامعة الزاوية، ليبيا

k.gamom@zu.edu.ly

The Problematic of Rebuilding the Fragile State in Post-2011 Libya: The Dialectic of Security, Democratic Transition, and Economic Reform

Kamal Mustafa EL Gamom

Department of Political Science, Faculty of Political Science and Communication Sciences, University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2026/07/10 - تاريخ المراجعة: 2026/07/18 - تاريخ القبول: 2026/07/28 - تاريخ النشر: 2026 /8/25

الملخص: تتقاطع في الدول الهشة الخارجة من انهيار مؤسسي متعدد الأبعاد ثلاثة استحقاقات متلازمة: إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وصياغة مسار انتقال سياسي، وإصلاح البنية الاقتصادية، ضمن حلقة مفرغة يحول فيها غياب الأمن دون أي إصلاح اقتصادي أو سياسي، بينما يعمق تردّي الاقتصاد والاستقطاب السياسي هشاشة الوضع الأمني ذاته. تتناول هذه الدراسة هذه الجدلية في الحالة الليبية بعد عام 2011 بوصفها حالة بالغة الشدة في انهيارها المؤسسي (Extreme Case) لأطروحات التسلسل (Sequencing) بين هذه الاستحقاقات في أدبيات العلوم السياسية، معتمدة منهج دراسة الحالة الواحدة، القائم على تحليل المضمون الوثائقي للأدبيات الأكاديمية المحكمة والتقارير الرسمية والدولية. وتتبنى الدراسة منظوراً تسلسلياً يفترض أن أولوية بناء وتوحيد مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية حقيقية، محترفة ومحايدة سياسياً، حامية لكيان الدولة ودستورها، ولأؤها للدولة حصراً، تُبنى كمؤسسة جديدة كلياً تحل محل الفصائل المنقسمة القائمة وتستمد شرعيتها الحصرية من الدستور والدولة، بمنأى عن الغلبة العسكرية الأحادية لفصيل بعينه أو التسوية التفاوضية التي تمنح الميليشيات شرعية-تمثل الشرط الذي يحمي مسار الانتقال السياسي من الانزلاق إلى "ديمقراطية صورية" (Facade Democracy) منقسمة، على أن يعقبه إصلاح اقتصادي يستند إلى الشرعية السياسية لسلطة منتخبة. وتكمن المساهمة الأصلية للدراسة في طابعها التشخيصي: تحديد العوائق الثلاثة التي حالت دون تحقيق هذا الشرط في الحالة الليبية -التدخل الخارجي المتعدد الأطراف، واقتصاد الحرب، وغياب الإرادة السياسية والمصالحة الوطنية- استناداً إلى دليل تجريبي داخلي مباشر تمثلته انتخابات 2012 و2014 التي جرت دون توحيد أمني مسبق وأفضت إلى انقسام مؤسسي متكرر، مدعماً ببيانات مالية ومؤشورية معاصرة توثق استمرار هذه الظاهرة حتى عام 2026.

الكلمات المفتاحية: الدولة الهشة؛ ليبيا؛ التسلسل؛ إعادة بناء الدولة؛ الأمن؛ التحول الديمقراطي؛ الإصلاح الاقتصادي.

Abstract: Fragile states emerging from multidimensional institutional collapse face three intertwined imperatives: rebuilding security institutions, charting a political transition, and reforming the economy — trapped in a vicious circle in which the absence of security forecloses economic or political reform, while economic decline and political polarization further deepen security fragility. This study examines this dynamic in Libya's post-2011 trajectory as an

extreme case for sequencing debates in political science, employing a single-case-study design grounded in documentary content analysis of peer-reviewed academic literature and official/international reports. The study adopts a sequential perspective positing that priority must be given to building and unifying a genuine, professional, and politically neutral national military-security institution — protective of the state's entity and constitution, loyal to the state alone, built as an entirely new institution that supersedes the existing divided factions and derives its legitimacy exclusively from the constitution and the state, removed from the unilateral military dominance of any single faction or any negotiated settlement that legitimizes existing militias — as the precondition that protects the political transition from collapsing into a divided facade democracy, to be followed by economic reform grounded in the political legitimacy of an elected government. The study's original contribution lies in its diagnostic character: identifying the three specific obstacles that prevented Libya from meeting this precondition — multilateral external intervention, a war economy, and the absence of political will and national reconciliation — substantiated by direct internal empirical evidence: the 2012 and 2014 elections, held without prior security unification, which produced recurring institutional division, further corroborated by contemporary financial and index data documenting the persistence of this pattern through 2026.

Keywords: fragile state; Libya; sequencing; state-building; security; democratic transition; economic reform .

1. المقدمة

يشهد النقاش الأكاديمي في العلوم السياسية، منذ عقدين على الأقل، اهتماماً متصاعداً بمسارات إعادة بناء الدول الهشة الخارجة من انهيار مؤسسي متعدد الأبعاد أو نزاع داخلي حاد. فقد أفضى إخفاق كثير من مشاريع بناء الدولة والتنمية التي أعقبت استقلال الدول الأفريقية عن الاستعمار إلى نشوء عدد كبير من هذه الدول الهشة عبر العقود اللاحقة، تقامت حداثتها مع موجات ما يسمى "الربيع العربي" التي شهدتها المنطقة العربية اعتباراً من عام 2011. فقد وجدت دول عدة، من تونس ومصر إلى ليبيا واليمن وسوريا، نفسها أمام استحقاقات ثلاثة مترتبة: إعادة بناء أجهزة الأمن والجيش بعد انهيار الأنظمة السلطوية أو تصدّعها، وصياغة مسارات انتقال سياسي وديمقراطي جديدة، وإصلاح بنى اقتصادية ريعية أو مأزومة موروثية عن عقود من سوء الإدارة. وقد أعاد هذا التزامن إحياء جدل نظري عميق في أدبيات العلوم السياسية حول التسلسل الملائم بين هذه الاستحقاقات الثلاثة: هل ينبغي أن يسبق استتباب الأمن ومأسسته أي انفتاح ديمقراطي أو إصلاح اقتصادي، أم أن هذا التسلسل الخطي وهمٌ منهجي، وأن الإصلاح المؤسسي والسياسي يتقدّمان معاً بشكل تفاعلي غير خطي؟

تمثّل ليبيا بعد الإطاحة بالنظام القائم في 2011 الحالة الأكثر حدّة لهذه الجدلية، إذ لم يقتصر الأمر على تعثّر واحد من هذه المسارات الثلاثة، بل تزامن انهيار شبه كامل لمؤسسة الدولة المركزية - على خلاف تونس ومصر حيث حافظ جهاز الدولة على قدر من التماسك (Anderson, 2011, p. 6) - مع غياب فاعل سيادي موحد قادر أصلاً على اختيار أي تسلسل إصلاحي بعينه. لا سيما أن البعض يرى أن النظام السابق قد فكّك، عبر سياسة "تسليح الشعب" وحلّ الجيش النظامي رسمياً عام 1995 (Boserup & Martinez, 2018, p. 25)، كل مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية موحّدة خشية أن تتشكّل تهديداً لبقائه، واستعاض عنها بشبكات ولاء قبلية وعائلية وباللجان الثورية (أحميدة، 2012؛ Krais, 2025, p. 752). وحين سقط النظام، لم تكن هناك مؤسسة أمنية وطنية جاهزة لاستئناف مهامها، بل فراغ أمني ملأته مئات الكتائب المسلحة ذات التوجهات المتباينة (Salem & Kadlec, 2012, pp. 7-8)، وهو ما جعل التحدي الليبي، على نحو ما تصفه ليزا أندرسون (Anderson, 2011, pp. 6-7)، تحدي "بناء الدولة" من الأساس لا مجرد تحدي الديمقراطية. ولا تزال تداعيات هذا الفراغ المؤسسي قائمة، إذ يؤثّق التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي (ديوان المحاسبة الليبي، 2025) عن السنة المالية

2024 ديناً عاماً مدققاً لا يتجاوز 84 مليار دينار ليبي، لا يشمل دين حكومات شرق البلاد البالغ نحو 186 مليار دينار وفق بيان غير مدقق لمصرف ليبيا المركزي -وهو ما يعكس بذاته استمرار الانقسام المؤسسي بين حكومتي طرابلس وبنغازي حتى في تسجيل الدين العام ذاته- بينما تصنف منظمة الشفافية الدولية ليبيا في المرتبة 177 من 182 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 (Transparency International, 2026)، كما يصنف مؤشر الدول الهشة (FSI) ليبيا عام 2024 في المرتبة 16 عالمياً من بين 179 دولة بدرجة 96.5 ضمن فئة "الإنذار" (Alert) (Fund for Peace, 2024)، وهو ما يؤكد أن إشكالية هذه الدراسة ليست سجلاً أكاديمياً مجرداً حول حقبة منقضية، بل أزمة لا تزال إلى الآن ذات تأثير في إضعاف وهشاشة مؤسسات الدولة الليبية.

إشكالية الدراسة

السؤال الرئيس: أي الأبعاد الثلاثة -الأمن، أم التحول الديمقراطي، أم الإصلاح الاقتصادي- كان ينبغي أن يحظى بالأولوية في مسار إعادة بناء الدولة الليبية بعد 2011، ولماذا تعذر عملياً تحقيق هذه الأولوية حتى بعد مرور أكثر من عقد على سقوط النظام؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل يصلح التسلسل الخطي المجرد بين هذه الأبعاد لتفسير الحالة الليبية بصورته العامة، أم يحتاج إلى تكييف تشخيصي خاص بالسياق الليبي؟
2. ما العوامل الوسيطة المحددة التي حالت دون تحقيق شرط الأولوية الأمنية رغم توافر إجماع نظري نسبي عليه؟
3. كيف تفاعلت هشاشة الرابطة الوطنية الجامعة واللواءات القبلية والجهوية مع تعذر التوحيد الأمني المؤسسي؟
4. ما انعكاسات تعذر هذا التوحيد الأمني على مساري التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي اللاحقين؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: أولوية بناء وتوحيد مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية، محترفة وحيادية سياسياً، غير خاضعة لإملاءات أي طرف من أطراف النزاع المسلح، تُنشأ بمنأى عن الفرض القسري لفصيل واحد أو التفاوض المساوم معه، تمثل الشرط الذي يحمي مسار الانتقال السياسي من الانزلاق إلى ديمقراطية صورية منقسمة، على أن يعقب ذلك إصلاح اقتصادي يستند إلى الشرعية السياسية لسلطة منتخبة.

الفرضيات الفرعية:

1. أن الإطار التفسيري الأنسب لتشخيص الحالة الليبية يقتضي دمج جدل التسلسل بمتغيرين مساعدين خاصين بالسياق العربي والليبي هما تجزؤ اللواءات القبلية والجهوية وهشاشة الرابطة الوطنية الجامعة.
2. أن تعذر التوحيد الأمني في الحالة الليبية يتقاطع مع ثلاثة عوائق بنيوية محددة هي التدخل الخارجي المتعدد الأطراف، واقتصاد الحرب، وغياب الإرادة السياسية والمصالحة الوطنية.
3. أن غياب هذا التوحيد الأمني المسبق أفضى إلى انقسام مؤسسي متكرر في كل استحقاق سياسي كبير مرّت به ليبيا منذ 2011، وفي مقدمتها انتخابات 2012 و2014.
4. أن استمرار هذا التعذر يسهم، بصرف النظر عن النوايا الفردية لكل طرف، في تجميد مسار تسوية الأزمة الليبية وتعطيل استقرارها السياسي والاقتصادي على حدٍ سواء.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من بُعدين متكاملين. علمياً، تسدّ الدراسة فجوة بحثية واضحة في الأدبيات المتخصصة بالحالة الليبية، التي تناولت غالباً بُعدين على الأكثر من الأبعاد الثلاثة دون تحليل ثلاثي متكامل يفسّر لماذا تعذر على ليبيا تحديداً تحقيق شرط الأولوية الأمنية رغم اتفاق نظري نسبي حوله. وعملياً، تكتسب الدراسة أهمية بوصفها مساهمة تشخيصية في نقاشات النظرية السياسية والسياسات العامة حول إعادة بناء الدول الهشة، لا في ليبيا فحسب بل في حالات مشابهة من الهشاشة المؤسسية الشاملة، بما يمنح نتائجها قيمة مضافة لصنّاع القرار والباحثين المعنيين بالشأن الليبي.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى: تحليل الإطار النظري لجدل التسلسل بين استحقاقات الأمن والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي وتتبع تطوره؛ وتشخيص العوائق الثلاثة التي حالت دون توحيد المؤسسة الأمنية الليبية؛ وتحليل انعكاسات تعذر هذا التوحيد على مساري التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي؛ واستخلاص نتائج وتوصيات علمية وعملية تعيد الباحثين وصناع القرار المعنيين بالشأن الليبي.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة منهج تحليل الحالة الواحدة المعمق، بوصفه المنهج الأنسب لدراسة تشخيصية تسعى إلى فهم معمق لتفاعل عوامل متعددة داخل سياق تاريخي وسياسي محدد، لا إلى اختبار فرضية عبر مقارنة كمية بين حالات متعددة. ويستند هذا التحليل إلى أداة تحليل المضمون الوثائقي، بمراجعة نقدية ومنهجية للأدبيات الأكاديمية المحكمة ذات الصلة بجدلية التسلسل وبالحالة الليبية تحديداً، إلى جانب التقارير الرسمية والدولية.

تتوزع مصادر البيانات المعتمدة على ثلاث فئات متكاملة: الأولى الأدبيات الأكاديمية المتخصصة؛ والثانية تقارير المنظمات الدولية ذات الصلاحية الرسمية، وفي مقدمتها تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والثالثة تقارير مراكز الأبحاث المتخصصة في الشأن الليبي والشرق أوسطي. تُستخدم مصادر الفئتين الثانية والثالثة بوصفها بيانات تجريبية مكملة تؤثّق الوقائع والمؤشرات الكمية.

وتُستكمل هذه المصادر بمجموعة من البيانات الرسمية والمؤشرية المعاصرة: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الدعم في ليبيا (United Nations Security Council, 2026)؛ والتقارير السنوي لديوان المحاسبة الليبي عن السنة المالية 2024؛ ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2025؛ ومؤشر الدول الهشة الصادر عن صندوق السلام لعام 2024. تُوظف هذه المصادر بوصفها بيانات تجريبية معاصرة تربط تشخيص الدراسة النظري بواقع راهن موثّق. وتُعَدّ هذه الدراسة دراسة تشخيصية لا تسعى إلى اختبار صحة المبدأ النظري العام القائل بأولوية الأمن المؤسسي -الذي تفترضه مسلمة مستقرة نسبياً في الأدبيات الكلاسيكية فحسب- بل تُركّز جهدها التحليلي على تفسير عوائق تحقيق هذا المبدأ في الحالة الليبية تحديداً، عبر منهج تتبّع العمليات في مسارين تجريبيين متداخلين مترابطين: مسار انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 ومجلس النواب 2014 التي جرت دون توحيد أمني مسبق، وتعثر برامج نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها وإصلاح القطاع الأمني رغم اتباعها شكلياً معايير دولية معترف بها.

حدود الدراسة: يمتد النطاق الزمني لهذه الدراسة من سقوط النظام السابق سنة 2011 إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة 2026، ويتحدد النطاق المكاني بالحالة الليبية. وتركّز الدراسة أساساً على الديناميكيات الداخلية الثلاث -الأمنية والسياسية والاقتصادية- وتفاعلاتها، ولا تتناول الفاعلين الخارجيين والتدخلات الإقليمية والدولية إلا بقدر ما يخدم تفسير هذا التفاعل الداخلي.

تقسيمات الدراسة: تماشياً مع إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، تُستهل الدراسة بعرض الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الدولة الهشة وجدل التسلسل وتطوره، يليه تأصيل أطروحة أولوية الأمن على التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في الحالة الليبية استناداً إلى الأدبيات ذات الصلة وتحديد موقع الدراسة ضمنها، ثم تحليل البعد الأمني في مسار إعادة بناء الدولة الليبية، فمناقشة البعد السياسي، فتحليل البعد الاقتصادي، قبل أن تُخصّص القسم قبل الأخير لتفسير عوائق وتحديات تحقيق أولوية التوحيد الأمني في الحالة الليبية، الذي يشكّل صلب الإسهام الأصيل للدراسة، وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

2. الإطار النظري والمفاهيمي

2.1 مفهوم الدولة الهشة

تتبنى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC, 2007, p. 6)، في وثيقتها "Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations"، تعريفاً للهشاشة يقوم على غياب الإرادة السياسية و/أو القدرة على أداء الوظائف الأساسية للدولة تجاه مواطنيها. وقد تبلورت هذه الرؤية لاحقاً في الأدبيات المقارنة حول الدول الهشة ضمن إطار تحليلي ثلاثي الأبعاد: الشرعية، والسلطة أو القدرة، والقدرة على تقديم الخدمات، بحيث تُوصف الدولة بأنها هشة حين يضعف أحد هذه الأبعاد أو أكثر إلى درجة تهدد العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. وفي الاتجاه نفسه، خصّص البنك الدولي تقرير التنمية العالمية لعام 2011 (World Bank, 2011, p. 2) لهذه الإشكالية، مقترحاً مفهوم "الحلقة الجهنمية" بين ضعف الشرعية المؤسسية والعنف المتكرر، ومؤكداً أن كسر هذه الحلقة يتطلب التوازي بين إصلاح المؤسسات الأمنية والعدلية وبناء الشرعية السياسية.

غير أن هذا التوظيف الواسع لمفهوم الهشاشة ليس بمنأى عن النقد. فقد طرح أوليفيه ناي (Nay, 2013, pp. 3, 6–7) نقداً معرفياً لمفهومي "الدولة الفاشلة" و"الدولة الهشة" باعتبارهما هجائن مفاهيمية غامضة الحدود، صيغت أصلاً في سياقات السياسات الأمنية الغربية بعد الحادي عشر من سبتمبر أكثر مما صيغت كأداة تحليلية علمية صارمة، محذراً من أن استخدامهما في تفسير مسارات دول بعينها قد يفرض قوالب تفسيرية جاهزة تحجب ديناميكيات الفاعلية السياسية والاقتصادية الفعلية. تأخذ هذه الدراسة هذا التحذير بعين الاعتبار، وتسعى إلى تفسير محدد وتشخيصي يأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة في ليبيا لا إلى تعميم فضفاض لمفهوم الهشاشة.

وفي هذا السياق، تُدرج الدراسة مؤشرات كمية معاصرة كمؤشر الدول الهشة (Fund for the Fragile States Index) (Peace, 2024) ضمن أدواتها التوثيقية، انطلاقاً من واقعية بياناته وقابليتها للمقارنة بين الحالات وعبر الزمن؛ غير أنها تتعامل معه بوصفه مقياساً نتائجياً (Outcome Measure) يوثق مظاهر الهشاشة الراهنة، لا تفسيراً سببياً لها. فبسبب الهشاشة في حالات كالحالة الليبية، من منظور هذه الدراسة، يكمن في البنية المؤسسية الهشة تاريخياً التي تشكّلت عبر مسار الدولة منذ تأسيسها -وهو ما يمثل إخفاق مشاريع بناء الدولة والتنمية بعد الاستقلال أحد تجلياته المبكرة كما أشير إليه في مطلع المقدمة- لا في الدرجة التي يسجلها المؤشر بحد ذاتها.

2.2 جدل التسلسل بين أولوية الدولة وأولوية المشاركة: الجذور النظرية، الأدلة التجريبية، والتحديات البنيوية المصاحبة
يعود الأصل النظري الأبعد لجدل التسلسل إلى كتاب صمويل هنتنغتون (Huntington, 1968, p. 5)، الذي جادل بأن الفجوة بين توسع المشاركة السياسية وضعف المؤسسات القادرة على استيعابها هي المصدر الأول لعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات النامية، وأن مأسسة السلطة يجب أن تسبق اتساع المشاركة وإلا انزلق النظام إلى الفوضى أو الانقلاب على الحكم. تبلور هذا الإرث في مطلع الألفية الثالثة على شكل مناظرة نُشرت مقالاتها المتبادلة في مجلة Journal of Democracy عام 2007: دافع فرانسيس فوكوياما عن أطروحة "الدولة أولاً" بوصفها شرطاً مسبقاً لأي إصلاح ديمقراطي أو اقتصادي مستدام (Fukuyama, 2007, pp. 10–13)، محذراً من أن فرض الانتخابات والانفتاح الاقتصادي على دول ذات مؤسسات هشة يفضي إلى ديمقراطيات غير ليبرالية أو إلى انهيار متجدد. في المقابل، رفض توماس كاروتز فكرة وجود تسلسل عالمي صالح لكل الحالات، معتبراً أن التجارب التاريخية لا تدعم قاعدة صارمة تقول ببناء الدولة أولاً ثم الديمقراطية.

يشكل هذا الرفض امتداداً لمراجعة كاروتز النقدية الأوسع لما يسمى "التتابع الديمقراطي"، التي قمتها في مقالته "The Sequencing Fallacy" (Carothers, 2007, pp. 13–14). يضع كاروتز أطروحة التتابع -القائلة بضرورة إرساء سيادة القانون ودولة ذات كفاءة كشرطين مسبقين قبل السماح بمشاركة سياسية واسعة- في سياق تيار أوسع من "التشاؤم الديمقراطي" الذي بلورته كتابات فريد زكريا وإدوارد مانسفيلد وجاك سنيدر وإيمي تشوا في أواخر التسعينيات (Carothers, 2007, pp. 13–14).

2007, pp. 12-13). ويفكّ الكاتب هذه الأطروحة على مستويين: فمن جهة، يُظهر تجريبياً -بالاستناد إلى تجربتي مصر في عهد مبارك وروسيا في عهد بوتين- أن الاستبداد يتعارض بنيوياً مع سيادة القانون الحقيقية، بينما لا تتجاوز النماذج التي يُستشهد بنجاحها اقتصادياً، كالصين وفيتنام، نسخة مبتورة تنحصر في المعاملات التجارية دون مسّ الحقوق السياسية والمدنية (Carothers, 2007, pp. 14-18). ومن جهة أخرى، يستند إلى أطروحة عالم الاجتماع جول ميغdal حول بناء الدولة ليبين أن المستبدين غير مؤهلين بنيوياً لقيادة المرحلة الثانية من بناء الدولة -تأسيس بيروقراطية مهنية محايدة- لأن استقلالية هذه البيروقراطية تسليهم أدوات المحسوبية والولاء التي يحتاجونها للبقاء في السلطة (Carothers, 2007, p. 19). وبدلاً من "الشروط المسبقة" الحتمية، يقترح كاروترز التعامل مع هذه العوامل بوصفها "عوامل مسهلة" - مستوى التنمية الاقتصادية، وتركز الثروة الوطنية، والانقسامات الهوياتية، والخبرة التاريخية بالتعددية، والجوار الجغرافي - تزيد أو تقلل من فرص نجاح التحول دون أن تحول دونه حتماً (Carothers, 2007, p. 24)، وي طرح "التدرجية" (Gradualism) بديلاً عملياً يبدأ بالمسار الديمقراطي فوراً عبر خطوات تراكمية تراعي السياق، كما في نموذج جنوب أفريقيا الذي أرجأ الانتخابات بضع سنوات فقط لبناء توافقات دستورية بين الأطراف المتنازعة (Carothers, 2007, pp. 23-26).

وعلى الجانب المؤيد لأولوية الدولة، قدّم مانسفيلد وسنايدر (Mansfield & Snyder, 2005) نقداً مركزياً لتسريع التحول الديمقراطي في غياب مؤسسات دولة ناضجة، مبيّنين إحصائياً أن الدول التي تشرع في مسارات ديمقراطية سريعة قبل ترسخ مؤسسات الدولة والأحزاب والقضاء تكون أكثر عرضة للنزاع الداخلي والخارجي من الديمقراطيات الراسخة والأنظمة الاستبدادية المستقرة على حدّ سواء. طوّرت هذه الأطروحة أكاديمياً في مقالهما اللاحق (Mansfield & Snyder, 2009, pp. 381-390)، وهي تمثل حجة أساسية لمعسكر "الأمن أولاً" في هذه الجدلية، وتجد صداها المباشر في تجربة ليبيا بعد 2012، حين أُجريت الانتخابات في ظل مؤسسات أمنية وقضائية شبه معدومة.

وفي الاتجاه نفسه، طوّر رولاند باريس (Paris, 2004, pp. 179-211) نقداً لسياسات بناء السلام الليبرالي التي انتهجتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بعد الحرب الباردة، والقائمة على افتراض أن التحرير السريع، أي الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي المتسرعين، يرسّخ السلام، بينما تُظهر التجربة أن هذا التحرير المتسرع في مجتمعات ما بعد النزاع كثيراً ما يعيد إشعال الانقسامات بدل احتوائها؛ ومن هنا صاغ أطروحة "المأسسة قبل التحرير" كبديل تسلسلي. وفي الاتجاه نفسه صاغ غني ولوكهارت (Ghani & Lockhart, 2008, p. 124) إطاراً من عشر وظائف سيادية، من أبرزها احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، يتوجّب على الدولة الهشة استعادتها كحزمة متكاملة قبل أن يكون الحديث عن ديمقراطية مستقرة أو اقتصاد سوق فاعل ذا معنى. وقد نبّهت لوزير أندرسن (Andersen, 2006, p. 12)، في نقدها لأطر إصلاح القطاع الأمني القائمة على مركزية الدولة، إلى خطر إعادة إنتاج وصاية تكنوقراطية على الدول الهشة حين يُختزل بناء الدولة في هندسة مؤسسية مستوردة دون مراعاة البنى المحلية، وهو تحذير منهجي تأخذه هذه الدراسة بعين الاعتبار حين تناقش لاحقاً خصوصية الولاءات القبلية والجهوية في السياق الليبي.

غير أن هذا التأييد النظري لأولوية الدولة ليس بمنأى عن التشكيك التجريبي. فقد تعمّق النقاش أكاديمياً في مجلة Democratization المتخصصة، حيث شكّك عدد من الباحثين (Andersen, Møller, Rørbæk & Skaaning, 2014, pp. 1305-1325) تجريبياً في الادعاء بوجود علاقة سببية حتمية باتجاه واحد بين قوة الدولة والاستقرار الديمقراطي، ضمن عدد خاص من المجلة (Andersen, Møller & Skaaning, 2014, pp. 1203-1220) يميّز مفاهيمياً بين قدرة الدولة وسيادتها من جهة وجودة الديمقراطية من جهة أخرى، بوصفهما بُعدين متمايزين وليس متسلسلين بالضرورة. وفي الاتجاه المضاد، قدّم دارسي ونيسوتسكايا (D'Arcy & Nistotskaya, 2017, pp. 193-209) دليلاً تجريبياً مغايراً، مستنداً إلى بيانات تاريخية حول السجلات المساحية، على أن قدرة الدولة الإدارية السابقة على الديمقراطية ترتبط بأداء أفضل في توفير المنافع العامة بعد التحول الديمقراطي، بما يدعم عملياً معسكر "الدولة أولاً".

والى جانب هذا الجدل النظري والتجريبي، يصطدم مطلب الولاء المؤسسي للدولة لا للفصيل بإشكالية أعمق ينبغي أن يقرّ بها الإطار النظري صراحة: فمفهوم الرابطة الوطنية الجامعة بمعنى المواطنة المشتركة لم يتبلور بعد، من الأساس، في كثير من السياقات العربية القطرية. يجادل يوسف الصواني (الصواني، 2021، ص. 85) بأن الدولة القطرية العربية بُنيت تاريخياً كجهاز سلطوي قهري دون أن تُنجز رابطة وطنية حديثة بالمعنى الحقوقي، فبقيت الروابط ما قبل الدولة -المذهبية والقبلية والإثنية- كامنة وقابلة للتفعيل عند أي انفتاح سياسي. وتقدّم راوية بن خيال (Ben Khayal, 2023, pp. 4-8) توثيقاً تطبيقياً مباشراً لهذه الروابط في الحالة الليبية بوصفها ولاءات قبلية دون-وطنية فاعلة تتنافس مع الدولة على الحدود والشرعية المسلحة، لا مجرد بقايا ثقافية خاملة تنتظر الذوبان التلقائي في مؤسسات الدولة الحديثة. ويؤكد محمد زاهي المغربي هذا التشخيص من زاوية تصنيفية، إذ يصف ما يسميه "أزمة التغلغل" -فشل الدولة في بسط سلطتها الموحدة عبر كامل الإقليم عبر جيش وطني موحد- بوصفها المفسر المركزي لبقية الأزمات الليبية (المغربي، 2023). وهذا لا يُبطل أطروحة أولوية التوحيد الأمني المؤسسي، لكنه يفرض على الدراسة الإقرار بأن هذا التوحيد ليس قراراً سياسياً-تقنياً بسيطاً، بل يصطدم ببنية ولاءات دون-وطنية متجذرة تجعل تحقيقه صعباً بنيوياً، لا متعثراً بمحض الصدفة السياسية.

هذا التشكيك صحيح كقاعدة عامة في غياب دليل تجريبي شامل عبر الحالات المختلفة. غير أن الحالة الليبية تقدّم دليلاً داخلياً مباشراً، لا استنتاجاً نظرياً مجرداً: فغياب التوحيد الأمني المسبق أفضى فيها إلى انقسام مؤسسي متكرر، وهذا يمنح أطروحة "الدولة أولاً" سنداً تجريبياً خاصاً بهذه الحالة، دون تعميمه على سياقات أخرى.

2.3 الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي

تناولت أدبيات الاقتصاد السياسي المقارن، وفي مقدّمها آدم بريجورسكي (Przeworski, 1991, pp. 136-187)، العلاقة الملتبسة بين برامج التكيف الهيكلي التي غالباً ما يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبين شرعية الحكومات الانتقالية الناشئة حديثاً؛ إذ إن الإصلاح الاقتصادي القاسي في مرحلة انتقال سياسي هش يستنزف رأس المال الشرعي لحكومات لم ترسخ بعد، بينما يُبقي تأجيل هذا الإصلاح البنّي الريعية والزبائنية التي تغذي الفساد والصراع على الموارد قائمة. وهذا يضع الإصلاح الاقتصادي في موقع توتر مزدوج مع كلّ من الأمن، حين يمسّ مصالح شبكات مسلحة ريعية، ومع الديمقراطية، حين يستنزف شرعية الحكومات المنتخبة حديثاً، وهو ما يبرر نظرياً وضع هذا البُعد الثالث في نهاية التسلسل المقترح لا في مقدمته.

2.4 الاحتراف العسكري والولاء المؤسسي

يستدعي الموقف النظري النهائي لهذه الدراسة -أولوية توحيد مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية محترفة وحيادية سياسياً- أساساً نظرياً أدقّ من مجرد أسبقية الدولة، يوفره كتاب هنتغتون الكلاسيكي الآخر *The Soldier and the State* (Huntington, 1957, pp. 80-84) حول "السيطرة المدنية الموضوعية": يرى هنتغتون أن الاحتراف العسكري الحقيقي لا يتحقق بإخضاع الجيش لفصيل سياسي بعينه، وهو ما يسميه السيطرة المدنية الذاتية الفصائلية، بل بحياد المؤسسة العسكرية سياسياً وولائها للدولة كمؤسسة دستورية لا لحاكم أو حزب أو تحالف بعينه. هذا التمييز هو الأساس النظري المباشر لموقف هذه الدراسة من ثنائية الفرض القسري مقابل التفاوض مع الميليشيات: فكلّ الخيارين يُبقيان السيطرة الفعلية بيد قوة مسلحة فصائلية قائمة، سواء بالعلبة العسكرية أو بالمساومة السياسية معها، بينما يقتضي الاحتراف العسكري بمعناه الدقيق إحلال مؤسسة جديدة كلياً، ولاؤها للدولة الدستورية لا لأي فصيل قائم على الأرض.

خلاصة لما سبق، تنبئ هذه الدراسة موقفاً تسلسلياً خطياً صريحاً لا دائرياً غامضاً: أولوية بناء وتوحيد مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية حقيقية، محترفة ومحيدة سياسياً بالمعنى الهنتغوني الدقيق (Huntington, 1957, pp. 80-84)، ولاؤها للدولة الدستورية لا لأي فصيل، وهذا يستبعد صراحة كلاً من التوحيد القسري بقيادة فصيل واحد والمساومة مع الميليشيات القائمة بوصفها توافقاً، لأن كليهما يُبقيان السيطرة الفعلية بيد قوة مسلحة قائمة لا بيد مؤسسة دولة محايدة جديدة. هذه المؤسسة هي الشرط الذي يحمي مسار الانتقال السياسي -الدستور والاستفتاء والانتخابات الشرعية- من الانزلاق إلى

ديمقراطية صورية منقسمة كما جرى فعلياً عام 2014، ثم يأتي الإصلاح الاقتصادي مستنداً إلى الشرعية السياسية لسلطة منتخبة.

غير أن المساهمة النظرية الأصلية لهذه الدراسة ليست في تكرار أطروحة "الدولة أولاً" كما وردت في الأدبيات الكلاسيكية، بل في طابعها التشخيصي: تفسير لماذا تعذر على ليبيا تحديداً تحقيق هذا الشرط المتفق عليه نظرياً لأكثر من عقد، رغم توافر إجماع نظري نسبي حوله. وكما سيتضح لاحقاً، فإن هذا التعذر لا يُفسّر بعامل واحد، بل بنقاط ثلاث عوائق بنيوية -التدخل الخارجي المتعدد الأطراف، واقتصاد الحرب، وغياب الإرادة السياسية والمصالحة الوطنية- مع متغيرين مساعدين لا يقلان أهمية: تجزؤ الولاءات القبلية والجهوية (Ben Khayal, 2023, pp. 4-8)، وهشاشة الرابطة الوطنية الجامعة قبل هشاشة الدولة المؤسسية ذاتها (عبيدي، 2015، ص. 66-67؛ الصواني، 2021، ص. 87؛ المغيربي، 2023). وهذا ما يمنح الدراسة موقعها الخاص في أدبيات جدل التسلسل: ليست محاولة جديدة للحسم النظري المجرد بين "الأمن أولاً" وانتقاء التسلسل الحتمي، بل تشخيص تجريبي دقيق لحالة تفسّر كلا الطرفين معاً؛ إذ تؤكد الحالة الليبية صحة أولوية الأمن المؤسسي من حيث المبدأ، بينما تكشف في الوقت نفسه عن العوائق البنوية التي تمنع تحقيقه عملياً في سياقات معينة.

3. أولوية الأمن على التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في الحالة الليبية

تندرج هذه الدراسة ضمن أدبيات تطبيقية متنامية حول مسارات الدول الهشة فيما بعد الربيع العربي، حاولت تجاوز التعميمات النظرية المجردة نحو تفسيرات مقارنة أكثر التصاقاً بالسياقات المحلية. فقد رصد أحد تقارير معهد كارنيغي للشرق الأوسط (Sayigh, 2016) أنماط التعثر المشتركة بين حالات الانتقال العربية التي واجهت انهياراً أمنياً موازياً للانفتاح السياسي، بينما خصّص صادقي وصالح (Sadiki & Saleh, 2023) عدداً خاصاً من مجلة The Journal of North African Studies لتحليل مقارن لتجارب المغرب العربي في إدارة جدلية الأمن والتحول الديمقراطي، وهو سياق تنتمي إليه ليبيا جغرافياً وتاريخياً وإن تفرّدت بحدة انهيارها المؤسسي. وتلتقي هذه الدراسة مع هذا الخط البحثي في افتراضه العام بأن التسلسل بين استحقاقات الأمن والسياسة والاقتصاد ليس قراراً تقنياً محايداً بل رهيناً ببنية السلطة والولاءات القائمة في كل حالة على حدة، وتفرق عنه في تركيزها التشخيصي الحصري على الحالة الليبية بوصفها الأكثر تطرفاً من حيث حدة الانهيار المؤسسي داخل هذه المجموعة المقارنة نفسها.

أما الأدبيات المتخصصة بالحالة الليبية تحديداً فتشكل الخلفية المباشرة لهذه الدراسة. تحدّد إحدى الدراسات (Ali, 2025, p. 994) في مجلة Democratization ثلاثة عوامل أمنية مفسّرة لمسار الانتقال الليبي: نمط الاستجابة العسكرية، ودور الجماعات المسلحة غير الحكومية، والتدخل العسكري الخارجي. وتقدّم دراسة أخرى (Bin Musa, 2024, pp. 626-633) تتبّعاً بنوياً-تاريخياً لجذور ضعف الدولة الليبية، يمتد من الإرث الاستعماري إلى مرحلة ما بعد 2011. وتوثّق دراسة أخرى (Sawani, 2017, pp. 174-176) في Contemporary Arab Affairs أسباب إخفاق برامج نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها وإصلاح القطاع الأمني، فيما تحلّل دراسة أخرى (Mezran & Melcangi, 2022, pp. 121-138) هشاشة السيادة المؤسسية الليبية بوصفها اقتصاداً ربيعياً تتقاسم فيه الدولة الرسمية النفوذ مع فاعلين غير رسميين. ويوفّر كرايس (Krais, 2025, pp. 741, 751-752) في Nations in Arms الخلفية التاريخية الأعمق لهذا الضعف عبر تتبع عقيدة "الشعب المسلح" التي أضعفت الجيش النظامي كمؤسسة احترافية قبل 2011 أصلاً، بينما توثّق دراسات أخرى (Pack, 2019, pp. 7, 22) و (Boserup & Collombier, 2018, pp. 14-15, 19) اقتصاد الحرب وتمويل الميليشيات كعامل يطيل أمد الهشاشة الأمنية، في إطار مقارنة التجربة الليبية إقليمياً بحالات مجاورة.

غير أن الفحص الدقيق لهذه الأدبيات مجتمعة يكشف فجوة بحثية واضحة: فمعظمها يعالج بُعدين على الأكثر من الأبعاد الثلاثة التي تعنى بها هذه الدراسة، إما محور أمن-سياسة، أو محور اقتصاد-أمن، دون تحليل ثلاثي متكامل يفسّر لماذا تعذر على ليبيا تحديداً، خلافاً لحالات مقارنة أخرى، تحقيق شرط الأولوية الأمنية المتفق عليه نظرياً: توحيد مؤسسة أمنية-عسكرية وطنية محترفة وحيادية سياسياً. وهنا تحديداً تكمن المساهمة الأصلية لهذه الدراسة: لا تكرار الحجة النظرية العامة،

بل تشخيص العوائق الثلاثة المحددة التي حالت دون تحقيق هذا الشرط في الحالة الليبية بعينها -التدخل الخارجي المتعدد الأطراف، واقتصاد الحرب الذي يجعل استمرار التشطّي مريحاً لنخب بعينها، وغياب الإرادة السياسية والمصالحة الوطنية- استناداً إلى دليل تجريبي داخلي مباشر لا إلى استدلال نظري مجرد: انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 ومجلس النواب 2014 التي جرت دون توحيد أمني مسبق للجيش والمؤسسات الأمنية، وأفضت إلى انقسام مؤسسي عميق لا إلى انتقال مستقر.

وتعزّز مجموعة من الأدبيات الليبية والعربية الأحدث هذا التشخيص بدليل داخلي مكثّف. فقد طرحت دراسة أخرى (Sawani, 2024, pp. 54, 57) في *Georgetown Journal of International Affairs* حجة تطابق أطروحة هذه الدراسة شبه حرفياً حول انتخابات 2012/2014، دون أن يمضي إلى تحليل جذور الصراع الثلاثية التي تتصدى لها هذه الدراسة. وتلتقي هذه القراءات جميعها في الإقرار الضمني بمركزية العامل الأمني في مسار الانقسام، دون أن تربطه صراحة، كما تفعل هذه الدراسة، بغياب شرط سابق محدد هو توحيد المؤسسة العسكرية-الأمنية قبل أي استحقاق انتخابي. وتوثّق دراسة أخرى (المغربي والحصادي، 2014، ص. 21) وهن المؤسسة العسكرية بوصفه سبباً منع أي فصل من حسم الصراع لصالحه، بينما يوثّق تقدير موقف صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2014، ص. 5، 7) على نحو مستقل ضعف بناء الجيش الوطني كسبب مباشر لتصادم الانقسام السياسي عقب 2014، فيما تقدّم دراسة أخرى (Gargoum, 2022, pp. 102-103) في *Lectio Socialis*، استناداً إلى بيانات المسح الشامل لقيم الليبيين، دليلاً كمياً على تدنّي حادّ في ثقة المواطنين الليبيين بالجيش والشرطة يرتبط إحصائياً بهشاشة الشرعية السياسية العامة. وتعمّق دراسة أخرى (أحميدة، 2012) بتفسير بنيوي-استعماري لضعف الجيش الليبي يمتد إلى الحقبة الاستعمارية الإيطالية قبل تفكيك النظام السابق له لاحقاً، خلاصة كرايس (Krais, 2025) عبر طبقة تفسيرية تاريخية أعمق.

في المقابل، تفرض دراستان إضافيتان توسيعاً ضرورياً، لا نقضاً، لهذه الفجوة البحثية ذاتها. فلا يكفي، على نحو ما توضحه إحدى الدراسات (Ben Khayal, 2023, pp. 4-8) حول القبلية، ودراسة أخرى (عبيدي، 2015، ص. 66-67) حول هشاشة الهوية الوطنية الجامعة، تشخيص العوائق السياسية-البنوية وحدها لتفسير تعذّر التوحيد الأمني؛ بل يتقاطع ذلك مع بنية ولاءات دون-وطنية-قبلية وجهوية وهوياتية- تجعل هذا التوحيد صعباً بنيوياً لا مجرد قرار سياسي-تقني متعثر. تقرّ هذه الدراسة بهذا التوسيع صراحة وتدمجه كمتغيرين مساعدين يعمّقان تشخيصها المركزي، دون أن يمسّ ذلك بموقعها الخاص في الأدبيات: فهي، على خلاف كل الدراسات السابقة منفردة، الوحيدة التي تجمع الأبعاد الثلاثة والمتغيرين المساعدين معاً في إطار تفسيري واحد متكامل لحالة ليبيا تحديداً.

وقد وفّرت دراسة استطلاعية ميدانية حديثة زاوية تكملية مفيدة لهذا التشخيص المؤسسي-التحليلي، وإن اختلفت معه في المنهج ومصدر البيانات. فقد استطلعت الدراسة (التيجاني الفقي، 2026، ص. 4021-4022) تصورات عينة عشوائية من 500 مواطن ليبي حول متطلبات بناء الدولة المدنية عبر استبانة محكمة عولجت بياناتها إحصائياً، فوجد أن المشاركين يمنحون أعلى مستويات التأييد لمحوري المبادئ الدستورية والقانونية (بمتوسط حسابي 4.12 من 5) والتماسك المجتمعي والمواطنة (3.89)، بينما يسجل محور الإصلاح الأمني والعسكري أدنى مستويات التأييد النسبي بين المحاور الأربعة المستطلعة (3.48)، وإن ظل هذا المستوى في ذاته تأييداً متوسطاً إلى عالٍ لا رفضاً. ويخلص هذا المسح، عبر نموذج انحدار خطي متعدد، إلى أن الثقة في المؤسسات المنتخبة وشفافية الإنفاق العام هما أقوى متغيرين تتبؤياً بتأييد مشروع الدولة المدنية، فيما يوصي، تأسيساً على هذا التباين بين المحاور، باعتماد مسار إصلاح تراكمي مترامن يشمل الأبعاد الدستورية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية معاً، لا نموذجاً أحادياً يُقدّم فيه الإصلاح الأمني بمعزل عن التسوية السياسية الشاملة.

ويكشف هذا التباين بين التصور الشعبي المباشر الذي ترصده الدراسة الاستطلاعية المذكورة والتشخيص المؤسسي-التحليلي الذي تقدمه هذه الدراسة عن توتر منهجي جدير بالتوضيح لا بالتجاوز: فبينما تُبنى حجة هذه الدراسة على تحليل بنيوي

لمسارات الانتقال الفعلية -توقيت الاستحقاقات الانتخابية وتسلسلها إزاء حالة السلاح المنقسم، وإخفاق برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني- فإن تلك الدراسة ترصد تصورات المواطنين العاديين حول أولويات الإصلاح بمعزل عن تحليل سببي لمسار الانتقال ذاته. ولا يُبطل هذا التباين أطروحة الأولوية الأمنية بالضرورة، بل دليل أن التأييد الشعبي لمحور الأمن ذاته ظل متوسطاً إلى عالٍ لا منخفضاً في تلك الدراسة نفسها، لكنه يوحي بأن تُختبر مستقبلاً العلاقة بين الشرعية الشعبية المدركة ومتطلبات التسلسل المؤسسي عبر تصميم بحثي يجمع بين التحليل المؤسسي والمسح الميداني، على النحو الذي تعود إليه هذه الدراسة في خاتمتها.

4. البعد الأمني في مسار إعادة بناء الدولة

عقب سقوط النظام السابق في أكتوبر 2011، لم تجد ليبيا نفسها أمام مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية موحدة يمكن البناء عليها أو إصلاحها، بل أمام فراغ أمني شبه كامل ملأته فوراً مئات الكتائب المسلحة المتباعدة التي شاركت في إسقاط النظام (Salem & Kadlec, 2012, pp. 7-8)، ولكل منها قيادتها المحلية وولاؤها الجهوي أو القبلي أو الأيديولوجي الخاص. ولم يكن هذا الفراغ نتيجة عرضية للحرب الأهلية القصيرة فحسب، بل نتاجاً مباشراً لسياسة انتهجها النظام السابق على مدى عقود أدت إلى إضعاف مأسسة المؤسسات العسكرية الوطنية.

يعود جذر هذا الضعف البنوي إلى عقيدة "الشعب المسلح" التي تبناها النظام السابق منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي قامت على توزيع السلاح على عموم المواطنين وتقويض احتكار الدولة لأدوات العنف المشروع بذريعة حماية الثورة من الانقلابات العسكرية ومواجهة العدوان الخارجي (Krais, 2025, pp. 752-753). وبلغت هذه السياسة ذروتها المؤسسية عام 1995 حين أعلن رسمياً عن حلّ الجيش النظامي لصالح "كتائب الشعب"، في إطار ما سُمّي "الشعب المسلح" (Boserup & Martinez, 2018, p. 25)، لتحلّ محلّ الجيش الموحد بنية عسكرية-أمنية قوامها توازن دقيق بين قوى شبه عسكرية موالية للنظام (Boserup & Martinez, 2018, p. 24). واستعاض النظام عن المؤسسة العسكرية الرسمية بشبكات ولاء بديلة: اللجان الثورية، والدائرة الداخلية من كبار الموالين من كافة القبائل والمناطق، وإن اقتصر تجنيد كبار الضباط تحديداً بين عامي 1974 و1991 على ثلاث قبائل موالية هي القذاذفة والمقارحة وورقلة (أحميدة، 2012)، بينما تحولّت اللجان الثورية بحكم الأمر الواقع إلى ما يشبه حزباً سياسياً موازياً للدولة (أحميدة، 2012). وحين سقط النظام عام 2011، لم تكن هناك -بحكم هذا الإرث المتراكم- مؤسسة عسكرية احترافية قادرة على ملء الفراغ أو الادعاء بتمثيل الدولة، ل بنية عسكرية دُمّرت بالكامل تقريباً كمؤسسة مستقلة وموحدة (Krais, 2025, pp. 762-763)، تسارع تفككها مع ضربات حلف شمال الأطلسي الجوية عام 2011 التي استهدفت ما تبقى من قدراتها المركزية، ولم تكن ثمة قاعدة يمكن البناء عليها لاحقاً

وفي مواجهة هذا الفراغ، أطلقت الحكومات الانتقالية المتعاقبة، بدعم دولي، برامج متعددة لنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها وإصلاح القطاع الأمني، غير أن هذه البرامج أخفقت جميعها في تحقيق هدفها المركزي: توحيد قوة عسكرية-أمنية وطنية واحدة. ويرجع البعض (Sawani, 2017, p. 171) هذا الإخفاق المتكرر إلى غياب تفعيل مقاربة بناء الدولة وجعل المصالحة الوطنية أولوية قصوى، لا إلى خلل تقني في تصميم البرامج نفسها؛ إذ يؤكد أن الإرادة السياسية هي الضامن الوحيد لاستعداد الأطراف المسلحة للتخلي عن السلاح والانخراط في عملية سياسية سلمية (Sawani, 2017, p. 173). ويؤكد أيضاً أن الأجندات الخارجية المتضاربة للدول الداعمة لأطراف الصراع أسهمت في تحريف وتيرة إعادة هيكلة القطاع الأمني واتجاهها بعيداً عن أولويات الإصلاح وأفضل الممارسات الدولية (Sawani, 2017, p. 179)، وهو ما يمثّل جسراً مباشراً بين الإخفاق الأمني الداخلي والعائق الخارجي.

وتقدّم دراسة أخرى (Ali, 2025) تفسيراً منهجياً أكثر تفصيلاً لهذا المسار عبر تحديد ثلاثة مسارات سببية متكاملة شكّلت الانتقال الأمني الليبي: أولها نمط الاستجابة العسكرية العنيفة وغير المتناسبة التي انتهجها النظام السابق في قمع الانتفاضة، والتي شملت استخدام قذائف الهاون وصواريخ "غراد" والذخائر العنقودية في مناطق مأهولة (Ali, 2025, pp. 996-998)؛

وثانيها الظهور السريع للجماعات المسلحة غير الحكومية وتكاثرها، إذ شكّلت هذه الجماعات مسار الانتقال عبر تحالفاتها المتغيرة مع الفاعلين السياسيين واستغلالها المنهجي لموارد الدولة (Ali, 2025, pp. 1000–1006)؛ وثالثها التدخل العسكري الخارجي المباشر، من تدخل حلف الناتو عام 2011 إلى التدخلات المتعددة الأطراف خلال معركة طرابلس 2019–2020، حين دعمت الإمارات ومصر وفرنسا وروسيا قوات الشرق مقابل الدعم التركي لحكومة الغرب (Ali, 2025, pp. 1006–1009). وتتقاطع هذه المسارات الثلاثة، وفق هذا التحليل، لتفسّر معاً لماذا تعرّضت ليبيا استكمال انتقال أمني مستقر رغم مرور أكثر من عقد على 2011.

ويضاف إلى هذا التفسير بعد اقتصادي مباشر يفسّر استمرار تجزؤ المشهد الأمني بدل توحيده: فقد وثّقت دراسة أخرى (Pack, 2019) كيف تحوّل قادة الفصائل المسلحة إلى فاعلين اقتصاديين مستفيدين شخصياً من استمرار الصراع (Pack, 2019, p. 18)، الذين استفادوا مباشرة من اقتصاد الحرب وقاوموا أي تحدٍ لربحيّتهم، مع تكديس قادتها أموالاً طائلة خارج البلاد بما يجعلهم غير راغبين في المخاطرة بها من أجل تسوية سياسية حقيقية (Pack, 2019, p. 26)، إلى درجة أن عدداً كبيراً من الفاعلين بات يستفيد من استمرار الوضع الراهن على نحو يعطل أي تقدم سياسي فعلي (Pack, 2019, p. 36). وتؤكد دراسة أخرى (Boserup & Collombier, 2018) هذا التشخيص بتفصيل آليات التمويل الفعلية: تحويل الأموال العامة عبر الضغط على مديري المصارف التجارية الكبرى وإساءة استخدام خطابات الاعتماد المصرفية، وانخراط جماعات مسلحة في شبكات استرباح أوسع تضم رجال أعمال وسياسيين وموظفين حكوميين (Boserup & Collombier, 2018, p. 17)، بينما ترتبط قدرة بعض الأطراف على توزيع الموارد والولاءات بشبكات الدعم الخارجي وبالسباق الأمني الذي يمكّنهم من احتكار هذا التوزيع (Boserup & Collombier, 2018, p. 18). وتخلص الدراسة نفسها إلى أن الفاعلين المسلحين اكتسبوا استقلالية مالية متنامية عبر انخراطهم المباشر في أنشطة اقتصادية ومالية مشروعة وغير مشروعة على حد سواء، وأن بعض النخب الاقتصادية الليبية قد تكون أكثر استفادة من استمرار الأزمة على المدى الطويل من استفادتها من أي تعافٍ حقيقي (Boserup & Collombier, 2018, p. 20)، وهو ما يجعل التوحيد الأمني الحقيقي، لا الشكلي، مواجهاً لمقاومة بنيوية من مصالح اقتصادية متجذرة لا مجرد عائق سياسي عابر.

وتعزّز أدلة كمية إضافية هذا التشخيص: يوثّق أحد الدراسات (Gargoum, 2022, p. 102)، استناداً إلى المسح الشامل لقيم الليبيين، أن نسبة الثقة بالمؤسسة العسكرية بين الليبيين لم تتجاوز 49.4 بالمئة، وبجهاز الشرطة 55.2 بالمئة، وهي أرقام متدنية نسبياً مقارنة بجيرانهم التونسيين (59.9 بالمئة و 59.1 بالمئة على التوالي)، بما يعكس إحصائياً هشاشة الشرعية المؤسسية لهاتين الجهازين الأمنيين تحديداً. وتوثّق دراسة أخرى (المغربي والحصادي، 2014، ص. 9–10)، في تحليل مباشر لهذه الظاهرة، وهن المؤسسة العسكرية وعجز الدولة عن السيطرة على أدوات العنف المشروع، مقروناً بمطالبة شعبية واسعة ببناء جيش وشرطة قوين، وهو ما يوضح أن ضعف الثقة الشعبية لم يكن رفضاً لفكرة وجود مؤسسة عسكرية-أمنية قوية بحد ذاتها، بل انعكاساً لضعف المؤسسة القائمة فعلياً وانقسامها.

وقد سبق عدد من المراقبين هذه التطورات بتحذيرات مبكرة تحمل قيمة إنسانية خاصة كونها سابقة زمنياً على الأحداث لا مجرد تفسير لاحق لها: فقد أكدت دراسة (Gaub, 2011, p. 9)، في ورقة بحثية أعدتها لكلية الناتو الدفاعية بعد أشهر قليلة من سقوط النظام، أن الأمن لم يكن يوماً أكثر أهمية من تلك اللحظة، وأنه لا يمكن اتخاذ خطوات الإصلاح وإعادة الإعمار إلا في ظل مظلة أمنية، محذرة من أن التغيير السياسي الذي يتطلع إليه الليبيون لن يتحقق دون أمن ملائم (Gaub, 2011, p. 9). وحذّرت دراسة أخرى (Salem & Kadlec, 2012, p. 11)، قبيل انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012، من أن الأمن خلال مرحلة الانتقال سيبقى في أيدي عشرات الآلاف من المقاتلين المنقسمين إلى عشرات الكتائب عبر البلاد، وأن استمرار هذا الوضع يجعل نجاح الانتخابات ذاتها مسألة مفتوحة تماماً. وقد أثبتت الأحداث اللاحقة صحة هذه التحذيرات المبكرة: فقد جرت الانتخابات فعلاً دون أن يتغير هذا الواقع الأمني المجزأ جوهرياً، لتفتح الباب أمام انقسام مؤسسي متكرر بدل انتقال سياسي مستقر.

5. البعد السياسي في مسار إعادة بناء الدولة

تعرّض المسار المؤسسي السياسي الليبي منذ المرحلة الانتقالية الأولى: فقد تولى المجلس الانتقالي إدارة البلاد عقب سقوط النظام بصلاحيات مؤقتة غامضة الحدود، قبل أن تنتقل السلطة إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب في يوليو 2012، ثم إلى مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014، الذي قضت المحكمة العليا الليبية لاحقاً بعدم دستورية الانتخابات التي أفرزته. ومنذ ذلك التاريخ، لم تقلح أي محاولة انتخابية أو تفاوضية لاحقة -اتفاق الصخيرات 2015، وملتقى الحوار السياسي الليبي 2020، ومحاولات الانتخابات المؤجلة مراراً منذ 2021- في إعادة توحيد السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية توحيداً فعلياً ومستداماً، لتستقر البلاد على نمط من الحكومات المتوازية المتنافسة على الشرعية.

ويكمن الدليل التجريبي المحوري الذي تبني عليه هذه الدراسة حجتها المركزية في أن انتخابات 2012 و2014 كلتيهما جرت دون توحيد أمني مسبق للجيش والمؤسسات الأمنية، خلافاً لتسلسل الأولوية الأمنية الذي تتبناه الدراسة، فأفضت إلى انقسام مؤسسي متجدد لا إلى انتقال سياسي مستقر. وكانت انتخابات 2014 تحديداً العامل المباشر للانقسام إلى حكومتين متنافستين ومجلسين تشريعيين متوازنين، في سياق أمني ظل خلاله السلاح بيد فصائل متعددة الولاءات لا بيد الدولة. وتطابق دراسة أخرى (Sawani, 2024, pp. 54, 57) هذه الحجة في تحليله المقارن لانتخابات 2012 و2014، مؤكداً أن غياب مؤسسة أمنية موحدة كان العامل الحاسم الذي حوّل الاستحقاق الانتخابي من أداة لبناء الشرعية إلى أداة لتعميق الانقسام.

وتوثّق دراسة أخرى (المغربي والحصادي، 2014، ص. 21) وهن المؤسسة العسكرية بوصفه سبباً مباشراً منع أي فصيل من حسم الصراع سياسياً أو عسكرياً لصالحه، بينما يوثّق تقدير موقف صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2014، ص. 5، 7) بشكل مستقل ضعف بناء الجيش الوطني كسبب مباشر لتصادم الانقسام السياسي عقب 2014. وتصف الدراسة نفسها، في موضع لاحق من التحليل ذاته، محصلة هذا الانقسام بدقة لافتة: لا يوجد جيش وطني موحد، إذ باتت البلاد "بها حكومتان متصارعتان، وبرلمانان، ومجموعتان تتنازعان السيطرة على المصرف المركزي ومؤسسة النفط" (المغربي والحصادي، 2014، ص. 18)، وهي عبارة تلخص كيف امتد الانقسام السياسي، بفعل غياب الوحدة الأمنية أصلاً، إلى المؤسسات السيادية الاقتصادية ذاتها، على النحو الذي يفصّله المحور التالي.

وتضيف دراسة أخرى (Ben Khayal, 2023, pp. 4-8) بعداً تفسيرياً إضافياً لكيفية تعمق هذا الانقسام: فهي توثّق كيف استغلت جماعات قبلية وحدودية متعددة -لا جماعة بعينها دون غيرها- تراخي سلطة الدولة المركزية بعد 2011 لتكريس ولاءات دون-وطنية موازية للدولة، سواء عبر نزاعات محلية متكررة على الأرض والموارد، كالنزاع بين التبو والزوية في الكفرة أو بين الطوارق والعرب في غدامس، أو عبر شبكات تهريب حدودية ملأت الفراغ الذي خلفه تراجع الرقابة الحكومية على المناطق الحدودية. وإن كانت هذه الديناميكية القبلية-الحدودية أضيق نطاقاً من الانقسام السياسي المركزي بين طرابلس وبنغازي، فإنها توضّح كيف تفاعلت الولاءات دون-الوطنية عموماً مع الفراغ الأمني القائم أصلاً لتعميق التشظي، بدل أن تسهم في حله عبر مسار مؤسسي موحد.

وتتّب هذه الدراسة، تأسيساً على نقد ورد في دراسة أخرى (Bin Musa, 2024, pp. 626-633) للاعتماد المفرط على نظرية التحديث في تفسير إخفاق التحول الليبي، إلى ضرورة عدم اختزال هذا الإخفاق في عوامل بنيوية تاريخية محضة، بل إدماج تحليل الفاعلية والاختيارات الاستراتيجية للنخب السياسية والعسكرية التي فضّلت، في محطات مفصلية متكررة (2012، 2014، وما بعدهما)، المراهنة على تفوق فصائلي أو تحالفات إقليمية-دولية على حساب بناء مؤسسة وطنية موحدة، وهو اختيار سياسي متكرر لا قدر بنيوي حتمي.

وتتقاطع هذه الديناميكية السياسية مع البعد الأمني تقاطعاً مباشراً: فكل استحقاق سياسي كبير مرّت به ليبيا منذ 2011 - انتخابات، صياغة دستور، استفتاء - اصطدم بواقع أمني مجرّأ لم يوفّر له الحماية المحايدة اللازمة، فتحوّل كل استحقاق من هذه الاستحقاقات، بدل أن يكون خطوة توحيدية نحو دولة مستقرة، إلى ساحة تنافس جديدة بين فصائل مسلحة تسعى لتعظيم

نفوذها السياسي عبره، وهو ما يفسر لماذا بقيت ليبيا، بعد أكثر من عقد على 2011، أقرب إلى ديمقراطية صورية منقسمة السلطة لا إلى انتقال ديمقراطي مكتمل الأركان.

6. البعد الاقتصادي في مسار إعادة بناء الدولة

تشكل ليبيا حالة نموذجية لما تصفه أحد الدراسات (Mezran & Melcangi, 2022, pp. 121–138) بـ"الدولة ذات السيادة المحدودة" في اقتصاد ريعي نفطي: فالدولة الرسمية، ممثلة بمؤسساتها الاقتصادية السيادية، لا تحتكر فعلياً القرار الاقتصادي والمالي، بل تتقاسمه مع فاعلين غير رسميين -مليشيات مسلحة، وشبكات تهريب، وتحالفات مناطقية- قادرين على فرض حصص فعلية من الربيع النفطي دون سند قانوني أو دستوري. وتقترب الحالة الليبية بذلك أكثر من نموذج الدولة الريعانية التي يتقاسم فيها فاعلون متعددون سيادة اقتصادية فعلية واحدة، متجاوزة الإطار الكلاسيكي للحرب بالوكالة.

ويتجلى هذا التقاسم أوضح ما يكون في انقسام مؤسسات السيادة الاقتصادية ذاتها: فكما وثّقت دراسة أخرى (المغربي والحصادي، 2014، ص. 18)، أفضى الانقسام السياسي بعد 2014 إلى وجود مجموعتين تتنازعان السيطرة الفعلية على المصرف المركزي ومؤسسة النفط الوطنية، وهما أهم مؤسستين اقتصاديتين سياديتين في البلاد. وفيما حافظت مؤسسة النفط الوطنية على قدر أكبر نسبياً من الوحدة الشكلية والتنسيق التقني بين فرعيها الشرقي والغربي حفاظاً على استمرارية تدفق العائدات، ظل المصرف المركزي الميدان الأبرز للتنازع الفعلي على السيطرة على السيولة والإنفاق العام، بما يجسّد عملياً الفارق بين الوحدة الشكلية والسيادة الفعلية المنقسمة الذي تشير إليه أدبيات الدولة الريعانية محدودة السيادة.

وقد حاولت جهات دولية عدة صياغة توصيات لإصلاح اقتصادي متكامل يوازي الإصلاح السياسي والقضائي: فقد اقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا، 2021)، في وثيقتها "رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات"، خارطة طريق تنمية تقوم على حقوق الإنسان تربط إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بالتوازي المباشر مع إصلاح القضاء وبناء مؤسسات الدولة، لا بوصفه مساراً منفصلاً أو لاحقاً. غير أن مثل هذه التوصيات السياساتية، على قيمتها التقنية، تصطدم عملياً بالواقع ذاته الذي وثّقت هذه الدراسة في محورها السابقين: فبلا سلطة تنفيذية وتشريعية موحدة ذات شرعية سياسية وقدرة رقابية فعلية يحميها جهاز أمني محايد، تبقى مثل هذه الخرائط التوجيهية أقرب إلى وثائق تقنية معلقة من احتمال التطبيق الفعلي.

وتقدّم بيانات من تقارير رسمية حديثة دليلاً تجريبياً مباشراً على هذا التعطيل: يوثّق التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي (ديوان المحاسبة الليبي، 2024) عن السنة المالية 2024 ديناً عاماً يقارب 270 مليار دينار ليبي بحسب حساب الدراسة (بجمع الرصيد المدفّق البالغ نحو 84 مليار دينار إلى دين حكومات شرق البلاد غير المدفّق البالغ نحو 186 مليار دينار وفق بيان مصرف ليبيا المركزي)، بسبب استمرار الانقسام المؤسسي بين حكومتي طرابلس وبنغازي وتعطّل آليات الرقابة المالية الموحدة؛ إضافة إلى فجوة غير مسجلة في عمليات مقايضة النفط مقابل الوقود بقيمة 44.56 مليار دينار، وفجوة في عائدات التصدير تقارب 9.29 مليار دولار أمريكي. وتُظهر هذه الأرقام مجتمعة كيف يتحول الإنفاق والاقتراض العام، في غياب سلطة تنفيذية وتشريعية موحدة ذات شرعية سياسية ورقابة فعلية، إلى فساد مؤسسي واسع النطاق بدل إصلاح اقتصادي حقيقي.

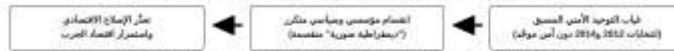
وتعكس المؤشرات الدولية المقارنة الصورة ذاتها كمياً: تحتل ليبيا المرتبة 177 من أصل 182 دولة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2025، بدرجة 13 من 100 (Transparency International, 2026)، والمرتبة 16 عالمياً من بين الدول الأكثر هشاشة في مؤشر الدول الهشة لعام 2024 الصادر عن صندوق السلام (Fund for Peace, 2024) بدرجة 96.5 من 120. ويوظّف هذا التصنيف المزدوج بوصفه دليلاً كمياً مقارناً مستقلاً عن الأدلة النوعية السابقة، يؤكد استمرار هشاشة الدولة الليبية ومؤسساتها الاقتصادية رغم مرور أكثر من عقد على 2011، لا بوصفه استثناءً عابراً بل نمطاً بنيوياً مستمراً.

وتخلص هذه الأدلة مجتمعة إلى أن الإصلاح الاقتصادي في الحالة الليبية ليس بُعداً ثالثاً مستقلاً يُضاف إلى بُعدي الأمن والسياسة، بل بُعد يعيد إنتاج الحلقة المفرغة ذاتها حين يُطرح بمعزل عن توحيد أمني وشرعية سياسية موحدة سابقين عليه: فبلا مؤسسة أمنية محايدة تحمي مسار الرقابة المالية، وبلا سلطة تنفيذية-تشريعية موحدة تملك الشرعية السياسية لفرض إصلاح قد يمسّ مصالح شبكات النفوذ المسلحة والاقتصادية القائمة، يتحول أي إصلاح اقتصادي مقترح -مهما بلغت جودته التقنية كما في وثيقة الإسكوا- إلى توصية معلقة لا مساراً تطبيقياً فعلياً. وهذا بالضبط هو الأساس المنطقي والتجربي الذي يضع هذه الدراسة الإصلاح الاقتصادي في نهاية التسلسل المقترح لا في مقدمته أو في منزلة موازية له.

الشكل (1): النموذج التسلسلي المقترح لإعادة بناء الدولة الهشة في الحالة الليبية
أولوية الأمن كشرط مسبق للتحول الديمقراطي، بغية الإصلاح الاقتصادي



الحالة الليبية: الحلقة المفرغة الناتجة عن انهيار هذا التسلسل (2011-2026)



مصدر الشكل: من إعداد الباحث، استناداً إلى الإطار النظري والمفاهيمي المتكامل من هذه الدراسة (الفصل 7)

7. تفسير عوائق وتحديات تحقيق أولوية التوحيد الأمني في الحالة الليبية

تكشف المحاور التحليلية الثلاثة السابقة معاً عن حلقة مفرغة متكاملة الأركان: فالفرغ الأمني وتجزؤ السلاح أفرغا كل استحقاق سياسي -انتخابات 2012 و2014 خصوصاً- من قدرته على إنتاج شرعية موحدة، بينما أفضى غياب هذه الشرعية الموحدة إلى انقسام مؤسسات السيادة الاقتصادية ذاتها وتحول الإنفاق العام إلى فساد مؤسسي واسع، وهو ما أبقى بدوره موارد الربع النفطي رهينة تنافس الفصائل المسلحة، فغذى استمرار التجزؤ الأمني بدل حلّه. غير أن وصف هذه الحلقة، وإن كان ضرورياً لفهم طبيعة الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة، لا يجيب بذاته عن السؤال المركزي: لماذا تحديداً تعذر على ليبيا، خلافاً لحالات مقارنة أخرى ناقشتها الأدبيات الكلاسيكية، تحقيق الحلقة الأولى في هذا التسلسل، أي توحيد مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية واحدة، رغم مرور أكثر من عقد كامل؟ هنا تحديداً تقدم هذه الدراسة تفسيرها لذلك.

تتبنى هذه الدراسة الافتراض القائل بأن توحيد مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية محترفة وحيادية سياسياً بالمعنى الدقيق للاعتراف العسكري (Huntington, 1957, pp. 80-84) -إحلالاً لمؤسسة جديدة كلياً تحل محل الفصائل المنقسمة القائمة، ولاؤها للدولة الدستورية حصراً، بمنأى عن الغلبة الأحادية لفصيل واحد أو التسوية التفاوضية التي تُضفي شرعية على الميليشيات القائمة بوصفها توافقاً- هو الشرط الأول الذي يحمي مسار الانتقال السياسي من الانزلاق إلى ديمقراطية صورية منقسمة كما جرى فعلياً عام 2014، ويمنح الإصلاح الاقتصادي اللاحق الشرعية السياسية اللازمة لتحمل كلفته الاجتماعية. والمساهمة الأصلية لهذه الدراسة ليست في تكرار هذه الحجة النظرية -المتفق عليها ضمناً في الأدبيات الكلاسيكية- بل في تشخيص العوائق الثلاثة المحددة التي حالت دون تحقيقها في الحالة الليبية بعينها.

العائق الأول هو التدخل الخارجي المتعدد الأطراف الذي غذى فصائل متنافسة بدل توحيدها: فكما وثقت دراسة أخرى (Ali, 2025, pp. 1006-1009) تفصيلاً، لم يقتصر التدخل الخارجي على لحظة التدخل العسكري لحلف الناتو عام 2011، بل امتد إلى دعم عسكري ومالي متعدد الأطراف ومتنافس لأطراف الصراع الداخلي خلال معركة طرابلس 2019-2020 - الإمارات ومصر وفرنسا وروسيا من جهة، تركيا من جهة أخرى - بما حوّل كل محاولة توحيد أمني داخلي إلى ساحة تنافس جيوسياسي إقليمي-دولي موازية، يصعب فيها على أي طرف محلي توحيد السلاح دون أن يصطدم بمصالح راعٍ خارجي

يفضّل إبقاء حليفه المحلي مسلّحاً ومستقلاً. وتضيف قراءات معاصرة أحدث بعداً جيوسياسياً أوسع لهذا العائق: إذ توثّق دراسة أخرى (الفيتوري جموم، 2026، ص. 1982) كيف يتحول حوض المتوسط، ومنه الأزمة الليبية تحديداً، إلى ساحة تنافس متصاعد بين القوى الكبرى الثلاث -الولايات المتحدة وروسيا والصين- في ظل معضلة أمنية بنيوية ناتجة عن انعدام اليقين حول النوايا لا عن عدوانية متبادلة بالضرورة، بما يُبقي مسار تسوية الأزمة الليبية رهينة لحسابات استراتيجية خارجية متعددة المصادر لا لقرار محلي خالص (الفيتوري جموم، 2026، ص. 1994).

والعائق الثاني هو اقتصاد الحرب الذي يجعل استمرار التشظّي الأمني مريحاً لنخب بعينها، على النحو الذي فصله المحوران الثالث والخامس أعلاه: فحين يستفيد قادة الفصائل المسلحة مالياً بشكل مباشر من استمرار الانقسام -عبر السيطرة على منافذ التهريب، وتحويل الأموال العامة، والانخراط في شبكات استرباح موازية للدولة (Pack, 2019, pp. 18, 26)؛ Boserup & Collombier, 2018, pp. 17-20) - يتحول التوحيد الأمني الحقيقي من مجرد قرار سياسي-تقني إلى تهديد مباشر لمصالح اقتصادية راسخة، بما يفسّر مقاومته البنيوية لا العابرة.

والعائق الثالث، وربما الأعمق أثراً، هو غياب الإرادة السياسية والمصالحة الوطنية اللازمتين لتوحيد الولاء المؤسسي، رغم اتباع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني المتعاقبة معايير دولية شكلياً: فكما أكدت دراسة أخرى (Sawani, 2017, pp. 171, 173)، لا يكفي التصميم التقني السليم لبرنامج نزع سلاح أو إصلاح أمني حين تغيب الإرادة السياسية الفعلية لدى النخب المتنافسة للتخلي عن الاعتماد على قوة مسلحة موازية، وحين لا تسبق هذا التصميم مصالحة وطنية حقيقية تعيد بناء حد أدنى من الثقة المشتركة بين الأطراف المتنازعة.

ويعمّق هذه العوائق الثلاثة متغيران مساعدان لا يُبطلان أطروحة أولوية التوحيد الأمني بل يفسّران لماذا هذا التوحيد صعب بنيوياً لا مجرد قرار سياسي متعثر بمحض الصدفة: تجزؤ الولاءات القبلية والجهوية التي تنافس الدولة على الحدود والشرعية المسلحة (Ben Khayal, 2023, pp. 4-8)، وهشاشة الرابطة الوطنية الجامعة قبل هشاشة الدولة بمعناها المؤسسي ذاتها (عبيدي، 2015، ص. 66-67؛ الصواني، 2021، ص. 87؛ المغربي، 2023)، وكلاهما مناقش تفصيلاً في محور الإطار النظري. فحين لا تكتمل بعد عملية بناء الرابطة الوطنية بمعناها الحقوقي الجامع، يصعب بناء الدولة بمعناها المؤسسي الضيق -وفي القلب منها المؤسسة الأمنية الموحّدة- بمعزل عن هذا التجزؤ الهوياتي الأعمق.

وتؤكد هذه الدراسة أن انقسام السيادة المؤسسية -حكومتان، برلمانان، مصرف مركزي منقسم فعلياً- هو نتيجة تراكمية لتعذّر التوحيد الأمني، لا سبب مستقل عنه، وإن كان يغذّيه لاحقاً في حلقة تراكمية معقّدة. ويظل احتمال أن يكون التنافس الإقليمي-الدولي سبباً أعمق مشتركاً يُفشّل الأبعاد الثلاثة معاً احتمالاً جديراً بالنقاش الجاد؛ غير أن الدليل الزمني الذي تقدّمه إحدى الدراسات (Ali, 2025) -حيث سبق ضعف الاستجابة الأمنية الداخلية وتشظّي الفاعلين المسلحين محلياً موجات التدخل الخارجي الأكبر- يرجّح، دون أن يحسم نهائياً، اعتبار التدخل الخارجي عاملاً مفاقماً لضعف داخلي سابق أكثر من كونه السبب الجذري الوحيد، نقادياً للخلط بين الارتباط والسببية. وتبرز خصوصية الحالة الليبية أوضح ما تكون بالمقارنة مع تونس ومصر، حيث حافظ جهاز الدولة، وفي مقدمته المؤسسة العسكرية، على قدر من التماسك والاستمرارية حتى في ذروة الاضطراب السياسي (Anderson, 2011, pp. 6-7)، بخلاف الانهيار شبه الكامل الذي ميّز الحالة الليبية منذ اللحظة الأولى.

ويوفر توثيق معاصر مباشر دليلاً إضافياً يربط الأبعاد الثلاثة معاً حتى تاريخ قريب من إعداد هذا المقال: يوثّق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الدعم في ليبيا (United Nations Security Council, 2026) استمرار عجز مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عن إحراز تقدم فعلي نحو استكمال المحطتين الأوليين من خارطة الطريق التي تيسرها البعثة الأممية (الفقرة 73)، فضلاً عن استمرار الانقسام القضائي بين المحكمة الدستورية العليا في بنغازي والدائرة الدستورية للمحكمة العليا في طرابلس حتى فبراير 2026 (الفقرة 13)، خالصاً إلى أن الإجراءات الأحادية من كلا المؤسسات عمّقت انعدام الثقة العامة في استعدادهما للعمل بما يخدم المصلحة الوطنية (الفقرة 73). ويقدم هذا التوثيق الأممي، إلى جانب بيانات

ديوان المحاسبة الليبي ومؤشري الفساد والهشاشة العالميين المستعرضة في المحور الاقتصادي، دليلاً تجريبياً مباشراً وحديثاً على الحجة المركزية لهذه الدراسة: أن الإنفاق والإصلاح في ظل غياب سلطة تنفيذية وتشريعية موحدة ذات شرعية سياسية تُشرف عليها مؤسسة أمنية محايدة لا يُنتج إصلاحاً بل يعيد إنتاج الفساد وهشاشة الدولة، ويُديم بذلك دائرة الفوضى بدل كسرها، وهو ما يحول التشخيص النظري لهذه الدراسة من افتراض مسنود بأدلة تاريخية فحسب إلى واقع موثق ولا يزال قائماً حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

8. الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التعذر الذي واجهته ليبيا في تحقيق أولوية التوحيد الأمني منذ 2011 لا يمكن اختزاله في عامل واحد، بل هو نتاج تقاطع ثلاثة عوائق بنيوية محددة -التدخل الخارجي المتعدد الأطراف، واقتصاد الحرب الذي يجعل التشطّي مربحاً لنخب بعينها، وغياب الإرادة السياسية والمصالحة الوطنية- يعمّقها متغيران مساعدان هما تجزؤ الولاءات القبلية والجهوية وهشاشة الرابطة الوطنية الجامعة، على النحو الذي وثّقته الدراسة عبر مساري انتخابات 2012 و2014 وإخفاق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأضافت الدراسة إلى أدبيات جدل التسلسل والدول الهشة مساهمة تشخيصية محددة تتجاوز تكرار أطروحة أولوية الدولة إلى تحديد موقعها ضمن فجوة بحثية واضحة في الأدبيات المتخصصة بالحالة الليبية، مثبتة أن أولوية توحيد مؤسسة عسكرية-أمنية وطنية تحل محل الفصائل المنقسمة القائمة، بمنأى عن الغلبة الأحادية أو المساومة التي تُضفي شرعية على الميليشيات، هي الشرط الذي يحمي مسار الانتقال السياسي من الانزلاق إلى ديمقراطية صورية منقسمة، يليه إصلاح اقتصادي يستند إلى شرعية سياسية مكتملة. وتقرّر الدراسة، بحكم منهجها التشخيصي القائم على تحليل حالة واحدة، بأن خصوصية الحالة الليبية -حدة الانهيار المؤسسي الأولي، ووفرة الريع النفطي، وتعدد الفاعلين الخارجيين المتنافسين- تحدّ من إمكان تعميم استنتاجاتها آلياً على حالات الدول الهشة الأخرى.

وعلى الصعيد البحثي، توصي الدراسة بمقارنات عابرة للحالات تختبر العوائق الثلاثة ذاتها في دول هشة أخرى شهدت انهياراً مؤسسياً مماثلاً كاليمن وسوريا، وبدراسات ميدانية تستكشف عبر مقابلات مباشرة مع فاعلين عسكريين وسياسيين محليين الدوافع الدقيقة وراء مقاومة التوحيد الأمني، وبتصميم بحثي مختلط يجمع التحليل المؤسسي مع المسح الميداني لتصورات المواطنين على غرار نموذج بحثي مختلط سبق لهذه الدراسة أن أشارت إليه، بما يتيح اختبار العلاقة بين الشرعية الشعبية المدركة ومتطلبات التسلسل المؤسسي. أما على الصعيد العملي، فتوصي الدراسة بالشروع الفوري في مسار وطني -لا فصائلي ولا مفروض بقوة السلاح- لتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية عبر آلية مستقلة تحظى بثقة نسبية من مختلف الأطراف المحلية، يواكبه ضغط دولي منسق لوقف التدخلات الخارجية المتضاربة، وآلية رقابة مالية شفافة تحدّ من قدرة اقتصاد الحرب على تمويل التشطّي، على أن يُوجّل أي إصلاح اقتصادي هيكلي شامل إلى ما بعد استكمال هذا التوحيد ونيل سلطة تنفيذية-تشريعية موحدة شرعيتها الانتخابية الكاملة؛ إذ لا يمكن لدولة أن تُبنى من جديد حول انتخابات أو إصلاح اقتصادي مهما بلغت جودة تصميمهما، ما لم تُبن أولاً مؤسسة تحتكر شرعياً استخدام القوة وتضع ولاءها للدولة فوق كل ولاء آخر.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحميدة، علي عبد اللطيف. (2012). دولة ما بعد الاستعمار والتحويلات الاجتماعية في ليبيا (ترجمة عمر أبو القاسم الككلي). تبين، 1(1)، 165-180. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الإسكوا (الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (2021). رؤية ليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات (E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1). الأمم المتحدة، الإسكوا.
- التيجاني الفقي، أحمد محمد. (2026، مارس). مستقبل بناء الدولة المدنية في ليبيا بعد 2011: دراسة استطلاعية لعينة عشوائية من المواطنين الليبيين. مجلة العلوم الشاملة، 10(39)، 4016-4029.

ديوان المحاسبة الليبي. (2025). التقرير السنوي العام لسنة 2024. ديوان المحاسبة، ليبيا.
[/https://www.audit.gov.ly/ar/download/report2024](https://www.audit.gov.ly/ar/download/report2024)

الصواني، يوسف محمد جمعة. (2021). الهوية والأمة والمستقبل: تساؤلات. المستقبل العربي، 43(506)، 76-90.
عبيدي، أمل سليمان. (2015، ديسمبر). الهوية في ليبيا: توجهات الولاء والانتماء. في: المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم (ص. 58-73). مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.

الفيثوري جموم، كمال مصطفى. (2026). انعكاسات المعضلة الأمنية بين القوى الكبرى في حوض المتوسط على تسوية الأزمة الليبية بعد 2011: قراءة في ضوء نظرية المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية. مجلة الفاروق للعلوم، 2(3)، 1996-1982
<https://doi.org/10.65405/37ff3t41>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات. (2014، فبراير). ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة [تقدير موقف]. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المغربي، زاهي، والحصادي، نجيب. (2014). التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص [ورقة سياسات]. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

المغربي، محمد زاهي. (2023، 27 مايو). بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا. Libyan Law and Society.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية (الإنجليزية)

Ali, W. (2025). How security shaped Libya's transition. *Democratization*, 32(4), 993–1015.
<https://doi.org/10.1080/13510347.2024.2433090>

Andersen, L. (2006). Security sector reform in fragile states (DIIS Working Paper No. 2006/15). Danish Institute for International Studies.

Andersen, D., Møller, J., & Skaaning, S.-E. (2014). The state–democracy nexus: Conceptual distinctions, theoretical perspectives, and comparative approaches. *Democratization*, 21(7), 1203–1220. <https://doi.org/10.1080/13510347.2014.960206>

Andersen, D., Møller, J., Rørbæk, L. L., & Skaaning, S.-E. (2014). State capacity and political regime stability. *Democratization*, 21(7), 1305–1325.
<https://doi.org/10.1080/13510347.2014.960204>

Anderson, L. (2011). Demystifying the Arab Spring: Parsing the differences between Tunisia, Egypt, and Libya. *Foreign Affairs*, 90(3), 2–7.

Ben Khayal, R. (2023). State versus tribal borders: Problems of irredentism in modern Libyan state-building process. *Routledge Open Research*, 2, 43.
<https://doi.org/10.12688/routledgeopenres.18037.1>

Bin Musa, A. (2024). The historical roots behind the Libyan state failure. *Contemporary Arab Affairs*, 17(4), 620–635. <https://doi.org/10.1163/17550920-BJA00058>

Boserup, R. A., & Collombier, V. (2018). Militarization and militia-ization: Dynamics of armed group proliferation in Egypt and Libya (MENARA Working Papers No. 17). Istituto Affari Internazionali.

Boserup, R. A., & Martinez, L. (2018). State collapse in Libya. In *Europe and the Sahel-Maghreb crisis* (pp. 20–28). Danish Institute for International Studies.

- Carothers, T. (2007). How democracies emerge: The "sequencing" fallacy. *Journal of Democracy*, 18(1), 12–27.
- D'Arcy, M., & Nistotskaya, M. (2017). State first, then democracy: Using cadastral records to explain governmental performance in public goods provision. *Governance*, 30(2), 193–209. <https://doi.org/10.1111/gove.12206>
- Fukuyama, F. (2007). Exchange: Liberalism versus state-building. *Journal of Democracy*, 18(3), 10–13.
- Fund for Peace. (2024). Fragile states index annual report 2024. The Fund for Peace. <https://fragilestatesindex.org/country-data/>
- Gargoum, T. (2022). Post-international intervention Libya: The challenges against state-building. *Lectio Socialis*, 6(2), 93–108. <https://doi.org/10.47478/lectio.1119365>
- Gaub, F. (2011, September 1). Libya in limbo: How to fill the security vacuum [Research paper]. NATO Defense College. https://www.files.ethz.ch/isn/137840/Report_Libya_1Sep11Gaub.pdf
- Ghani, A., & Lockhart, C. (2008). Fixing failed states: A framework for rebuilding a fractured world. Oxford University Press.
- Huntington, S. P. (1957). The soldier and the state: The theory and politics of civil–military relations. Belknap Press of Harvard University Press.
- Huntington, S. P. (1968). Political order in changing societies. Yale University Press.
- Krais, J. (2025). Nations in arms? The military and popular mobilisation in revolutionary Algeria and Libya. *The Journal of North African Studies*, 30(4), 741–765. <https://doi.org/10.1080/13629387.2025.2469057>
- Mansfield, E. D., & Snyder, J. (2005). Electing to fight: Why emerging democracies go to war. MIT Press.
- Mansfield, E. D., & Snyder, J. (2009). Pathways to war in democratic transitions. *International Organization*, 63(2), 381–390.
- Mezran, K., & Melcangi, A. (2022). Truly a proxy war? Militias, institutions and external actors in Libya between limited statehood and rentier state. *The International Spectator*, 57(4), 121–138. <https://doi.org/10.1080/03932729.2022.2061225>
- Nay, O. (2013). Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids. *International Political Science Review*, 34(3), 326–341. <https://doi.org/10.1177/0192512113480054> https://www.researchgate.net/publication/258142389_Fragile_and_failed_states_Critical_perspectives_on_conceptual_hybrids
- OECD/DAC. (2007). Principles for good international engagement in fragile states and situations [DCD/DAC(2007)29]. OECD.

- Pack, J. (2019). Kingdom of militias: Libya's second war of post-Qadhafi succession (ISPI Analysis, May 2019). Italian Institute for International Political Studies.
- Paris, R. (2004). At war's end: Building peace after civil conflict. Cambridge University Press.
- Przeworski, A. (1991). Democracy and the market: Political and economic reforms in Eastern Europe and Latin America. Cambridge University Press.
- Sadiki, L., & Saleh, L. (2023). Crisis of democratisation in the Maghreb and North Africa. *The Journal of North African Studies*, 28(6), 1317–1323.
<https://doi.org/10.1080/13629387.2023.2207225>
- Salem, P., & Kadlec, A. (2012). Libya's troubled transition (Carnegie Middle East Center Paper No. 32). Carnegie Endowment for International Peace.
- Sawani, Y. M. (2017). Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: The challenges for state building in Libya. *Contemporary Arab Affairs*, 10(2), 171–186. <https://doi.org/10.1080/17550912.2017.1297564>
- Sawani, Y. M. (2024). Elections in divided and conflict-affected countries: A case study of post-conflict Libya. *Georgetown Journal of International Affairs*, 25, 53–60.
<https://doi.org/10.1353/gia.2024.a934886>
- Sayigh, Y. (2016). Dilemmas of reform: Policing in Arab transitions. Carnegie Middle East Center.
- Transparency International. (2026). Corruption perceptions index 2025: Libya.
<https://www.transparency.org/en/cpi/2025/index/lby>
- United Nations Security Council. (2026, April 6). Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya (S/2026/281). United Nations.
<https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/2026-04/n2605405.pdf>
- World Bank. (2011). World development report 2011: Conflict, security, and development. World Bank.
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/806531468161369474/pdf/622550PUB0WDR000public00BOX361476B.pdf>